



بيان

عقد المكتب المحلي جمعا عاما استثنائيا يوم 10 نونبر 2021 تم خلاله تداول النقاط المتعلقة بالملفات المعطلة لدى رئاسة جامعة محمد الأول والتي كانت موضوع مراسلة وجهت للسيد رئيس الجامعة والتي نوجزها كالآتي :

- تعطيل اعتماد الدبلومات الجامعية ، وعددها 16 دبلوما جامعي مع العلم أن هذه الدبلومات تمت المصادقة عليها في مجلس كلية الطب والصيدلة وإرسالها للجامعة منذ مايزيد عن ستة أشهر.
- تعطيل مشاريع الشراكات والتعاون المتعددة لكلية الطب والصيدلة مع ماكتسيه هذه الأخيرة من أهمية بالنسبة لأساتذة كلية الطب وكذلك بالنسبة للأطباء الداخليين والمقيمين.
- استمرار تعطيل مباراة إدماج أستاذ مساعد في تخصص الإنعاش والتخدير قصد ممارسة الإقصاء في حق الأستاذ حميد المدني.
- إصرار رئاسة الجامعة على تسليم دبلومات التخصص لامتحان مزعوم لم ينظم من طرف الكلية ، أجمعت جميع مكونات الكلية على بطلانه ، مؤكداين حرصنا على مصلحة الأطباء المقيمين وتأكيدنا على ضرورة تسليم دبلوم التخصص في الإنعاش والتخدير وفق التدابير القانونية والبيداغوجية المؤطرة لهاته الامتحانات ورفض تدخل الرئيس وضغوطه من أجل عدم احترام هذه التدابير.
- وبعد نقاش جاد ومسؤول استحضر الأساتذة مكانة كلية الطب ودورها كقاطرة للجهة في ترسيخ ماتمليه توصيات النموذج التنموي فيما يتعلق بقطاع الصحة والتكوين في جهة الشرق، قرر الجمع مايلي :
- التنديد بتعطيل رئاسة الجامعة لهذه المشاريع وتحامله على هيئة التدريس في محاولة لشل الكلية .
- تصويت الأساتذة بالإجماع على :

- 1- اعتبار الجمع العام مفتوحا وتفويض المكتب المحلي لاتخاذ ما يراه مناسبا من خطوات تصعيدية في حالة استمرار التعطيل والتعامل على الأساتذة.
 - 2- مراسلة السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من أجل التدخل العاجل لوقف هذه الممارسات وإعادة الأمور إلى نصابها.
- وأخيرا وأمام الخرجة الإعلامية الصادرة عن رئيس الجامعة بخصوص مراسلة المكتب المحلي فإن الجمع العام يثمن موقف المكتب الجهوي في الدفاع عن النقابة الوطنية للتعليم العالي ، حيث أكد هذا الأخير في مراسلته التي وجهها لرئيس الجامعة استنكاره لإطلاق أحكام قيمة ومحاكمة نوايا المكتب المحلي من طرف رئيس الجامعة وأن هذا الأسلوب لا يليق بمسؤول يفترض فيه احتواء المشاكل بالحكمة اللازمة ، كما جدد تأكيده على حل المشاكل في إطار المقاربة التشاركية.

